دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية

د. أحمد أبو السعيد* د. عماد سعيد لبد**

.ƙÛÊŸ ÛgÂą Û²Ôę¡å ĞĦŋİDZ ÛȳŸ3¡å ĞŁŸõ ÆŁŧ3 ÛÆŁĦÊïå ȥ¤Ů ÆƁŮ .å *
.ƙÛÊ, ÛgÂą ÛȳŸ3q¡å ĞŁŸõ ÛÆGİ ÆŁĦȅ á¡ŧ3 .å **

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في ظل تركيز جل اهتمامها على الجانب السياسي.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها توضح مدى أهمية دور وسائل الإعلام الفلسطينية، وكيفية قراءتها ودعمها لعملية التنمية الفلسطينية، وأثر ذلك في تعزيز ثقافة التنمية في المجتمع الفلسطيني، ومدى توافق مفهوم التنمية الشامل مع خطط التنمية الفلسطينية وبرامجها.

وقد توصل الباحثان إلى استنتاج أن مؤسسات الإعلام والتنمية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية تفتقر إلى سياسات الإعلام التنموي الفعال، سواء على مستوى الأداء أم التنسيق بينها، إضافة إلى أنه لا يوجد لديها خطط وبرامج تنموية فعالة.

Abstract:

This study aims to spots light on the importance of the media in supporting the development process in the Palestinian territories, especially while media is focusing all its concentration on the political aspect. This study will focus on a group of main issues, which are:

The historical developments of the development process in Palestine, which will be divided according to the relative chronicle development within the Israeli- Palestinian conflict. The impact of the Israeli occupation in weakening the Palestinian development process. Also we will deal with the progressing of the meaning of the total development, and to which distance Thais will go with the Palestinian programs and plans. The importance of this study comes from that it is illustrating the importance of the Palestinian mass media and how they deal and support the Palestinian development process also the effects of this on supporting development culture in the Palestinian society.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة.

يتطلب تحقيق أهداف التنمية في ظل التطورات المتسارعة في عالم المعرفة والمعلومات، صياغة جديدة لدور الإعلام في مجال التنمية بأنواعها كافة. فالتنمية حق إنساني من أبرز حقوق الإنسان، وهذا الحق أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من ديسمبر ١٩٨٦م، حيث أكد الإعلان أن الحق في التنمية حق إنساني غير قابل للتصرف، وأنه يتضمن الممارسة الكاملة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن البشر جميعاً منفردين ومجتمعين يتحملون مسؤولية التنمية.

وبما أن التنمية الشاملة تقوم على خطط متكاملة واضحة المعالم، فينبغي أن تقابلها خطة إعلامية متكاملة، تسير مع الخطة الشاملة جنباً إلى جنب، وعلى أن تكون لهذه الخطة الإعلامية قاعدة أساسية تتصل بتخصصاتها، ثم تتسع دائرتها إلى التنمية الشاملة[١].

فالإعلام يشهد اليوم ثورة شاملة في وسائل الإعلام الجماهيري في كل المجالات كأداة للتعليم والتثقيف والتدريب. وإذا ما شبهنا النشاط التنموي في أي مجتمع من المجتمعات بالدورة الدموية في جسم الإنسان، فإننا نشبه الإعلام بالجهاز العصبي في جسم المجتمع[٢].

وفي الأراضي الفلسطينية، وفي ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل والحصار الشامل الذي يشل نواحي الحياة كافة، وخاصة في قطاع غزة أصبح الحق في التنمية مفهوماً ما زال يحتاج إلى المزيد من العمل المنظم لتحقيق الممارسة الكاملة لكل ما ينطوي عليه، شأنه شأن باقي الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني، وخاصةً في ظل تميز الأوضاع السكانية في الأراضي الفلسطينية بعدد من السمات والخصائص الفريدة التي لا يوجد لها مثيل في دول أخرى. وهذا ما يستوجب من الإعلام الفلسطيني أن يقوم بتفجير الطاقات الخلاقة داخل الإنسان الفلسطيني في الداخل والخارج، وشحذ جميع الهمم لمرحلة البناء والتنمية في الأراضي الفلسطينية.

وتكتسب عملية التنمية والمؤسسات الإعلامية في الواقع الفلسطيني، طابعاً خاصاً ومميزاً بحكم مجموعة من العوامل والظروف، وهي بحد ذاتها تفرض أن يكون بينها تكامل وتنسيق يقوم على التميز المستند على الكفاءة والجودة، وبما يضمن تحقيق المصلحة الوطنية العليا، وعلى رأسها البناء السوي للإنسان الفلسطيني وتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مشكلة الدراسة.

تؤكد الأدبيات الحديثة للتنمية، أن التنمية عملية حضارية شاملة ومستدامة، وتقوم بالأساس على كاهل الإنسان ومن أجل الإنسان ذاته. وباعتبار أن الإعلام ركن مهم في عملية التنمية المستدامة والشاملة، فيمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: «ما المشكلات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية في تجسيد مفهوم الإعلام التنموي وتفعيله، **وكيف يمكن أن تقوم المؤسسات الإعلامية الفلسطينية الرسمية والخاصة في نشر ثقافة التنمية والمشاركة فيها**» ؟

وقد اخترت هذا الموضوع لإحساسي أن أحداً من الباحثين لم يتناول التنمية في الأراضي الفلسطينية من زاوية الإعلام التنموي، سواء على مستوى الجامعات الفلسطينية أم مراكز الأبحاث، إضافة إلى خصوصية التنمية في الأراضي الفلسطينية التي لا تحتاج إلى الإعلام التنموي الفعال فقط، وإنما أن يكون الإعلام التنموي ركناً أساسياً في عملية التنمية الشاملة.

أهمية الدراسة.

١. إبراز أهمية دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية.
٢. توضيح مدى أهمية دور الإعلام التنموي في نشر ثقافة التنمية في الأراضي الفلسطينية.
٣. توضيح مكانة الإعلام التنموي لدى وزارات ومؤسساتها السلطة الوطنية الفلسطينية.
٤. إبراز مدى أهمية قيام مؤسسات التعليم العالي برفد المجتمع بالكادر الإعلامي المتخصص.

أهداف الدراسة.

١. التعرف إلى التطورات التاريخية لعملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، ومدى توافق خطط التنمية الفلسطينية وبرامجها مع مفهوم التنمية الشاملة.
٢. التعرف إلى المفاهيم الحديثة للإعلام التنموي، باعتبارها جزءاً من عملية التنمية الشاملة.
٣. التعرف إلى مؤسسات الإعلام الفلسطينية ووسائلها، وكيفية قراءتها ومساهمتها في عملية التنمية.
٤. التوصل إلى الاستنتاجات والاقتراحات التي يمكن من خلالها المساهمة في تطوير سياسات الإعلام التنموي في الأراضي الفلسطينية.

فرضيات الدراسة.

١. تفتقر وزارات ومؤسسات التنمية والإعلام الفلسطينية إلى الإعلام التنموي الفعال.
٢. تفتقر خطط التنمية الفلسطينية وبرامجها إلى السياسات الإعلامية التنموية الناجحة.
٣. لا يتوافر التنسيق الكافي في مجال الإعلام التنموي بين وزارات السلطة الفلسطينية وهيئاتها.
٤. وسائل الإعلام الفلسطينية لا تقوم بالتغطية الكافية لبرامج التنمية الفلسطينية وخططها، انسجاماً مع الأهداف الخاصة بها في هذا المجال.

نوع الدراسة ومنهجيتها.

هذه الدراسة عبارة عن قراءة تحليلية ونقدية لخطط التنمية الفلسطينية وبرامجها، من زاوية الإعلام التنموي، والهدف منها تقويم جهود وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها في هذا المجال. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التي يُستخدم فيها المنهج الوصفي وإنجازاتها القائم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع المعلومات عنها، وعدم التحيز أثناء الوصف، كما يتطلب دراسة الحالة والمسح الشامل، أو مسح العينة إن لزم الأمر.

وقد اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على المناهج العلمية المتعارف عليها في البحوث والدراسات الأكاديمية، وهما أسلوب تحليل المضمون الذي يقوم على الملاحظة بشكل غير مباشر من خلال تحليل المعاني الواضحة للوثائق المتعلقة بموضوع البحث، والمنهج الاستنباطي الذي يقوم على دراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ مدعمة بالأدلة الواضحة[٣].

الدراسات السابقة:

برامج التنمية وخططها التي وضعتها السلطة الوطنية لفلسطينية كثيرة قياساً بعمرها الزمني، إلا أن الدراسات والتقارير الفلسطينية التي تناولت هذه الخطط والبرامج بالدراسة والتحليل من زاوية الإعلام التنموي قليلة جداً، وذلك لأسباب وعوامل مختلفة، وأهم الدراسات في مجال التنمية ما يأتي:

أولاً: دراسات حول التنمية:

- **السمهوري، محمد، ٢٠٠١م.**

سعت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل الآلية والمنهجية التي اتبعت، وتحليل المناخ العام والظروف التي وُضعت فيها الخطط والبرامج التنموية والاستثمارية في فلسطين وأعدت. وقد توصل الباحث إلى أربعة شروط لإحداث التغيير المطلوب في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، وهي: أن تتعدى الخطط والبرامج كونها طريقة ميكانيكية لحصر الموارد المتاحة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وأن توفر الخطط والبرامج الآلية للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وألا يقتصر العمل على الفترة الزمنية المحددة بالخطة أو البرنامج، وأن تكون جزءاً من خطة أو برنامج تنموي شامل طويل الأجل وذي أبعاد إستراتيجية، وأن يتم تبني الخطط والبرامج من الجميع، وأن يتم الاقتناع أنها أدوات حقيقية للتغيير والبناء.

- **لبد، عماد، ٢٠٠٣م.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية وأهدافها، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وعلى تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف إلى مدى قدرة السلطة الفلسطينية للتغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. وأظهرت الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وأن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وخاصة في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على التقويم الشامل للتجربة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها.

- **جامعة بير زيت – برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٤م.**

سعى البرنامج إلى بلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني المتجددة، والى نشر الوعي حول التنمية. وأهم إصدارات البرنامج تقرير التنمية البشرية، و هو تقرير سنوي صدر منه حتى الآن أربعة أعداد، وكان آخرها تقرير التنمية البشرية، فلسطين ٢٠٠٤ م. وأهم الأهداف الخاصة بالتقرير الأخير هي تقديم وجهة نظر موضوعية فلسطينية حول التمكين كأساس لتحقيق التنمية والاستقلال، ومعتمداً في ذلك على تقويم التجارب التراكمية في المجتمع الفلسطيني، والتأسيس لعلاقة عضوية تربط بين مهمَّات التحرير الوطني والبناء المؤسسي التنموي، وإبراز المبادرات التنموية الفلسطينية من خلال عرض عدد منها، وتقديم العديد من التوصيات كتوجهات عامة يمكن أن يستفيد منها المعنيون.

- **طبارة، رياض، ١٩٨٩.**

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الأوضاع السكانية بإيجاز في العالم العربي، وتناولت بعض القضايا الرئيسة، ثم اقتراح الإجراءات التي يمكن أن يتخذها صانع القرار لإضفاء مزيد من الرشد والعقلانية في عملية التنمية في المنطقة العربية، ومن نتائج الدراسة: أن مجال السكان واسع ومعقد وكثيراً ما يجري الخلط بينه وبين تنظيم الأسرة، وأن تنظيم الأسرة ليس الحد من سياسة الخصوبة، بل هو حق يجب أن يكون مكفولاً بغض النظر عن أهداف الخصوبة، بمعنى يجب مساعدة الأزواج في حالة زيادة الخصوبة أو العقم، وأنه لا بد من استحداث طرق علمية جيدة تسمح بتحليل الأوضاع السكانية تحليلاً سليماً بالاعتماد على البحث العلمي.

- **البنك الدولي، ٢٠٠٣.**

تدور هذه الدراسة حول النمو في الدخل والإنتاجية الذي تحتاج إليه البلاد النامية للتخلص من الفقر بصورة مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، والتحدي الرئيس للتنمية هو توفير العمل المنتج والتوعية للحياة الأفضل. واستعرضت الدراسة خريطة مسار التنمية في العالم عام ٢٠٠٣، فتحدثت عن الإنجازات والتحديات، ثم نوعية المؤسسات الواجب توافرها من أجل التنمية المستدامة، ثم الحصول على الأفضل من المعرفة، وعن المشكلات العالمية والهموم المحلية.

ثانياً: دراسات حول دور الإعلام في التنمية:

- **الشناوي، فرج، ١٩٩٠.**

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور للتعاون بين الجماعات الإنسانية لتحقيق التنمية، ودور الإعلام في مجال التنمية، مستعرضة الإعلام التعاوني والمشكلات التي تواجه الإعلام الرسمي في مجال الإعلام التنموي والتعاوني، ثم استعرض الباحث الآفاق والدور المنشود للإعلام التعاوني في مصر، داعياً إلى نشر مجموعة من القيم التربوية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية بغرض خلق روح المشاركة.

- Tobing – sumita، ١٩٩١.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى وجود علاقة بين البرامج المذاعة وقضايا التنمية في المجتمع الأندونيسي، وهي دراسة تحليلية لمضمون البرامج التلفازية لمدة أسبوعين في تلفاز(TVRT) ومن نتائج الدراسة أن الموضوعات المثارة في البرامج ليس لها علاقة بالتنمية، لإن معظمها مشغول بالحكومة، وتصريحات أعضاء الحكومة الاندونيسية. كما أبرزت الدراسة نتيجة مهمة وهي سيطرة الحكوميين على الأخبار التنموية وغير التنموية.

- **سليمان، صابر، ١٩٩٣.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف إلى دور التمثيلية الإذاعية في معالجة مشكلات المجتمع، حيث قام الباحث بتحليل المضمون الدرامي في إذاعة القاهرة، وأفادت نتائج الدراسة أن التمثيلية الإذاعية أداة فعالة تؤثر في عمليات التغيير، وأنها وسيلة قوية في خلق الاتجاهات، كما أن التمثيلية الإذاعية وسيلة مثالية للوصول إلى قلوب المستمعين وعقولهم بما يسهل من عمليات التغيير.

- **الجندي، ابتسام، ١٩٩٦.**

تناولت الدراسة دور البرامج التلفازية في إمداد المرأة الريفية بالمعلومات الصحية، وهي دراسة تجريبية استخدم فيها أسلوب مجموعات النقاش المركزة Focus Group Discussion، ومن نتائج الدراسة: أنه كلما ركزت الحلقات على موضوعات تشبع اهتمامات المرأة الريفية، كلما زاد الاهتمام أو الانتباه، وأن عدم الاهتمام بالرسالة الإعلامية يؤدي إلى عدم الاقتناع بها، وأن الفئات الأقل تعلماً هي الأكثر اكتساباً للمعلومات العامة والتفصيلية، وأن البرامج الصحية استطاعت أن تمد المرأة الريفية بالمعلومات الصحية، وأن اكتساب المعرفة يزداد لدى المرأة الأمية مع الموضوعات التي تشبع احتياجاتها.

- **مكي، حسن، ١٩٩٧.**

طُبقت هذه الدراسة على عينة من(١٠٠) مفردة، ومن نتائج الدراسة: أن(٦٣٪) من العينة يقبلون على مشاهدة التليفزيون بتفوق على الإذاعة، و(٥٠٪) يشاهدون البرامج الصحية، و(٥٩٪) يقبلون على قراءة المواد الصحية في صحف الكويت، وأن استخدام التلفاز للمعلومات الصحية لا يختلف باختلاف السن أو الجنس أو المستوى التعليمي.

- Moemeka Andrew Azultage، ١٩٩٧.

أجريت هذه الدراسة بالتطبيق على راديو(o. y. o) المحلي في نيجيريا، وطبقت على عينة من(٣٩٥) مفردة من القرى النيجيرية، وأفادت الدراسة أن المجتمع الريفي يشارك في أنشطة المذياع الموجهة للمستمعين لتحسين العناية الصحية بهم، وأن هذه المشاركة من الجمهور في برامج التوعية الصحية ساعدت في قبول توصيات البرامج ونتائجها، مما جعل المجتمع الريفي يدعم هذا النوع من البرامج.

- **سنو، مي، ١٩٩٧.**

طبقت هذه الدراسة على مشاهدي التلفاز في بيروت، حيث أشار(٧٣٪) من المشاهدين إلى أن التلفاز ينمي المعلومات السياسية والتاريخية و الجغرافية، وأنه وسيلة مثالية لتعليم العديد من المهارات، وأن استعماله في تكامله مع الوسائل الاتصالية الأخرى ومع الاتصال الشخصي المباشر هو الذي يكفل النجاح في التنمية.

- **المرسي، محمد، ١٩٩٨.**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإذاعات الإقليمية في معالجة قضايا البيئة، وهي دراسة تحليلية على إذاعة القاهرة الكبرى، من خلال تحليل مضمون البرامج البيئية المذاعة على موجات هذه الإذاعة، وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك(٣١) برنامجاً تناولت قضايا البيئة بإجمال زمني ٦٣٠ دقيقة. وقد تناولت مشكلات تلوث الغذاء بنسبة(١٤٪)، وملوثات الهواء بنسبة(١٣٪)، والتربة(١٠٪)، والتلوث البيئي(٩٪).

- **مهنا، فريال، ١٩٩٨م.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المذياع في تنمية المجتمع المحلي في سوريا، وهي دراسة ميدانية، وأشارت النتائج إلى ضعف نسبة الاستماع إلى المذياع بصفة دائمة في الريف بنسبة(١٦,٧٪)، ودائماً(١٤٪)، بينما هناك ارتفاع في معدل الاستماع لإذاعة مونت كارلو بنسبة(٥٥,٥٪) في الحضر، و(٤٦٪) في الريف. وهناك نتيجة بالغة الخطورة أن(٨٥,٥٪) من الأميين لا يستمعون للمذياع. واختتمت الباحثة بحقيقة مؤلمة أن البرامج في الإذاعة السورية لا تخضع لأي خطط تنموية، وليست معدة لتحقيق أية أهداف تنموية.

- **مهنا، فريال، ١٩٩٨.**

طبقت الدراسة على(١٥٠٢) مفردة من سن(١٥–٤٩ سنة)، ومن نتائج الدراسة أن(٢١٪) من الجمهور يفضل مشاهدة البرامج الصحية من عينة الريف، وأن(٩٪) من الإناث يشاهدون البرامج التنموية، وتشير الدراسة إلى أن قضايا التنمية الاجتماعية غير مطروحة تماماً على بساط البحث في التلفاز السوري، وأن البرامج الترفيهية لا تتناول مسائل تنموية.

- Rodriguez. L، ١٩٩٨.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الدراما في الإذاعات المحلية باعتبارها شكلاً إذاعياً يساعد في توصيل المعلومات للمكسيكيين. وقد استخدمت الدراسة أداة الاستبانة لمعرفة المعلومات والقضايا المتعددة التي استطاعت الدراما الإذاعية التعبير عنها، ومعرفة قدرة الدراما الإذاعية على تغيير الأفكار والآراء عن الفلاحين في المكسيك.

- Henrikas Yushkiavitshus، ١٩٩٨.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى فهم الفلبينيين لبرنامج الإصلاح الزراعي الذي تنفذه الدولة في الفلبين، ليدركوا أهمية الإصلاح الزراعي في الارتفاع بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي. وقد أجريت الدراسة على ٢٥٠ فلبيني. وأشارت نتائج الدراسة

إلى أن جماهير الريف لا يمكن أن يتغيروا من الناحية المعرفية بشكل مستقل، إلا إذا أخذنا في الحسبان عوامل عدة أخرى كالتعليم والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وأشارت الدراسة إلى نتيجة مهمة مؤداها أن الأكثر تعلماً أكثر تعرضاً للمذياع، وأكثر فهماً لبرنامج الإصلاح الزراعي.

- **علي، حسن، ٢٠٠٠.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام الراديو والتلفاز في التنمية الزراعية والصحة والبيئة والتنمية السياسية والتعليم. ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة: الاهتمام بمشكلات المجتمع المحلي ومخاطبته بلغة يفهمها، والى مدى أهمية تشجيع الثقافة المحلية وصنع نجوم محليين، وأهمية تخفيف سيطرة الحكومة على البرامج وزيادة مساحة الحرية.

- **مظهر بشار، ٢٠٠٣.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يقوم به التلفاز اليمني في نشر المعرفة الصحية، واستخدم الباحث منهج المسح بالتطبيق على عينة قوامها(٤٥٠) مفردة، استعان بأداة استمارة وتحليل المضمون للبرامج الصحية في التلفاز اليمني، ومن أهم النتائج: ارتفاع معدل مشاهدة التليفزيون اليمني بنسبة(٩٣,٣٪)، واحتلال البرامج الصحية الترتيب الرابع في حرص الجمهور على مشاهدتها.

مناقشة الدراسات السابقة.

من خلال الدراسات التي عرضناها نجد أنها قد ركزت على موضوع التنمية من زوايا عدة مختلفة:

- بلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات مجتمع الدراسة.
- نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية.
- أبرزت أهمية وسائل الإعلام في عملية التنمية الصحية والزراعية و التعليمية وغيرها.

أن الدراسات المتعلقة بدور الإعلام في مجال التنمية في فلسطين غير متوافرة، لهذا تعد هذه الدراسة الأولى في هذا المجال.

استفاد الباحثان من الدارسات السابقة في مناقشة مشكلة التنمية في فلسطين، وكيف يمكن استخدام الإعلام الفلسطيني للقيام بواجباته في تفعيل هذا الدور.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

الإعلام والتنمية.

أولاً: الإعلام التنموي.

يعد الإعلام التنموي في عصرنا الراهن فرعا أساسياً ومهماً من فروع النشاط الإعلامي، وتكمن أهميته في إحداث التحول الاجتماعي والتغيير والتطوير والتحديث، وفي الحالة الفلسطينية تكمن أهمية الإعلام التنموي في دراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام الفلسطينية من تحويل المجتمع الفلسطيني من مجتمع استهلاكي متخلف إلى مجتمع متقدم، قادر على الاعتماد على نفسه[٤].

وبشكل عام فإن الإعلام التنموي الفعال يعني وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة.[٥] وبمعنى آخر هو العملية التي يمكن بوساطتها التحكم بأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع وتوجيهها بالشكل المطلوب الذي يتفق مع أهداف العملية التنموية ومصلحة المجتمع العليا. ولهذا يمتاز الإعلام التنموي بالخصائص الآتية.[٦]

١. نشاط إعلامي هادف يسعى بالدرجة الأولى إلي تحقيق أهداف وغايات اجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية.
٢. إعلام يرتبط بخطط التنمية ويدعم نجاح هذه الخطط.
٣. واقعي الأسلوب والطرح، ويستند على حجج وبراهين منطقية في إقناع الناس كي يحظى بالقبول والاستحسان.
٤. إعلام شامل ومتكامل، متعدد الأبعاد يشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي والمالي والإداري.

ويجب أن ندرك أن مسارات التنمية في عالمنا العربي مختلفة ومتنوعة، وليست بالضرورة أن تتم طبقاً للنموذج الغربي الذي يبهر المختصصين في الدول النامية، ويجعل كثيراً منهم يسعون لتطبيقه في بلادهم. وقد شهدت العلوم الاجتماعية والاتصال الجماهيري اهتماماً مكثفاً بدور وسائل الاتصال في التنمية. ففي دراسة(Lerner) يفترض وجود علاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري في المجتمع، أي أن التنمية لا تتحقق إلا بزيادة اتساع المدنية وانتشار التعليم، مما يؤدي إلى زيادة استخدام وسائل الإعلام، وبالتالي تزداد المشاركة المجتمعية والسياسية للمواطنين.(٧). كذلك فان أجهزة الاتصال مطالبة بان تمارس أدواراً عديدة لتحقيق وظائفها بمختلف أنواعها، وبما يحقق التنمية المطلوبة[٨].

ففي تقرير لوكالة التنمية الأمريكية حول دور وسائل الاتصال في عملية التنمية، أن المذياع المحلي مهم في عملية التنمية، فقد ثبتت فعاليته في المكسيك في التعليم البيئي والاتصال الريفي. وثبت كذلك نجاحه في التدريب المهني في هندوراس، وفي بوليفيا حيث استخدم في تعليم الأمور الصحية في المدارس الابتدائية[٩]. فان كان هذا هو الدور المنوط بالإذاعة، فكيف يكون دور كل من الفضائيات والصحافة الالكترونية وغيرها؟. ومن هنا يمكن القول: إن الإعلام التنموي المتخصص والفعال عنصر ضروري وأساسي في تطوير المجتمع وتنميته، وتحديدا في ظل مفهوم التنمية الشاملة، فالإعلام التنموي هو عين الحقيقة التي يجب أن يرى فيها المواطنون ما يحدث من حولهم، ويؤثر على مصيرهم، وحتى لا تتحول ثروات الأمة والمواطنين أنفسهم إلى سلع يُتاجر بها.

وعليه فان فعالية الإعلام تقاس بمدى قدرته على الوصول بالمواطنين إلى درجة من المعرفة والقدرة على إدراك الإجابة على مجموعة من الأسئلة، وأهمها[١٠]:

١. ماذا تعني الحقوق الدستورية، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها؟
٢. ما علاقة التنمية بالحكم الرشيد ؟
٣. ماذا تعني الموازنة العامة ؟
٤. ماذا تعني خطط التنمية وبرامجها ؟
٥. ما طبيعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية؟ وما الآثار المترتبة عليها؟
٦. ما طبيعة دور مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية في عملية التنمية الشاملة؟
٧. ماذا تعني العدالة الاقتصادية والاجتماعية ؟
٨. ماذا يعني وجود أو عدم وجود النزاهة والشفافية في المجتمع؟
٩. ما دور المواطن في تجسيد مفاهيم التنمية على أرض الواقع؟
١٠. كيف يمكن ترسيخ ثقافة التنمية كسلوك نمارسه في حياتنا العامة والخاصة؟

ثانياً: المهمَّات والمتطلبات الأساسية لنجاح الإعلام التنموي.

في السطور الآتية توضيح لأهم المهمات و المتطلبات لنجاح الإعلام التنموي[١١].

- توفير المعلومات للسكان عن التنمية وشروط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام وشرح القوانين وتبسيط الإجراءات، وذلك بتنشيط الحوار وتوسيعه وإتاحة الفرص أمام الناس للتعبير عن آرائهم وأفكارهم حول مشاريع الحكومة، والاستماع لأقوالهم والأخذ بالأقوال والآراء الجادة منها.

- اختيار المعلومات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقة من اجل جذب كل شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية في تحقيق الأهداف التنموية المنوطة بها.
- تعليم الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التحديث والتطوير، لاسيما الجرأة وانتقاد الخطأ، وانتقاد المسؤول الذي يخطئ وعدم الخوف من المدير أو الوزير، لأن كل هؤلاء يخضعون للمساءلة. حيث تعدُّ وسائل الإعلام أهم سلاح في مساءلة الخارجين عن القانون والنظام، وذلك من خلال نشر أعمالهم وأفعالهم المخالفة للنظام العام.
- توفير وسائل إلاعلام والاتصال المتطورة، فمن خلال هذه الوسائل يمكن تعريف الناس بحقيقة مشكلاتهم ونقل أفكارهم لتحقيق التطوير المنشود.
- توزيع وسائل الإعلام المتعلقة بالتنمية بشكل جغرافي يتناسب مع مساحة البلد بحيث تشمل كل المناطق والنواحي، وحتى القرى ذات الكثافة السكانية العالية.
- تأمين الكادر الإعلامي المتخصص من خلال الاعتماد على خريجي كليات الإعلام والصحافة وتقنيي الصناعة الإعلامية وتوفير الكادر اللازم لإعداد البرامج الإعلامية التنموية.
- توسيع الآفاق الفكرية عند الناس من خلال منظور جديد يتطلب منهم اعتماد وسائل جديدة أكثر عصرية، واعتماد أنماط سلوكية وأساليب عمل أكثر تطوراً، وإشعارهم بأن التحديث والتطوير، وما يتضمنه من أهداف ومبادئ هو الكفيل بتلبية حاجاتهم.

المبحث الثالث: التنمية والمجتمع الفلسطيني.

أولاً: أهم التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

من خلال القراءة والتحليل لأهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ وبصورة عامة استمرار التدهور للأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية نتيجة تداخل العديد من العوامل المختلفة، وفي مقدمتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد الفلسطيني والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية من طرف إسرائيل والمجتمع الدولي، إضافة لتداعيات الخلافات الفلسطينية الداخلية، وما نتج عنها من أحداث يونيو ٢٠٠٦م.

و لأجل إعطاء صورة انتقائية لأهم المؤشرات الرئيسة وذات العلاقة، وبالاعتماد على

بيانات وزارة المالية الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وأهمها نوضحه فيما يأتي[١٢]:

- شهد العامان(٢٠٠١، ٢٠٠٢ م) تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتوقف هذا التراجع بعض الشيء في نهاية العام ٢٠٠٣م. وسجل العام ٢٠٠٥م معدلاً موجباً للنمو حيث كان من المتوقع استمرار هذا النمو للعام ٢٠٠٦م.
- شهد العام ٢٠٠٦م تراجعاً حاداً نتيجة لتوقف إسرائيل عن تحويل الإيرادات الضريبية والجمركية التي تحصلها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة لاستمرار مقاطعة المجتمع الدولي لها، وامتناع البنوك عن تحويل الأموال إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وبخاصة المساعدات الخارجية، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(٩,٧٪)، عما كان عليه في العام ٢٠٠٥م، وبنسبة(٧٠,٨٪) عما كان عليه في العام ١٩٩٩م.[١٣]
- تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل ازدادت مساهمة القطاعات المختصة بالخدمات وتحديدا المتعلقة بالإدارة العامة والأمن والتجارة.
- زادت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بصورة حادة، موازنة بما كانت عليه عام ١٩٩٩م، حيث نجد أن معدل البطالة قد وصل عام ٢٠٠٦م إلى نسبة(٢٣,٦٪)، موازنة بنسبة(١١,٨٪) للعام ١٩٩٩م، وزاد العام ٢٠٠٨ إلى نحو(٦٥٪).[١٤]
- زادت معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية، حيث بلغ معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٧م نحو(٧٠٪) موازنة بنسبة(٢١٪) للعام ١٩٩٩م.[١٥]
- ارتفعت أسعار السلع والخدمات بصورة حادة نتيجة مجموعة من العوامل المختلفة، مما أثر على مستوى المعيشة للسكان في الأراضي الفلسطينية، وزاد من معاناة محدودي الدخل والعاطلين عن العمل.
- زادت حدة النفقات العامة بصورة كبيرة موازنة بالإيرادات نتيجة لتوقف إسرائيل عن تحويلات الضرائب الفلسطينية، ووقف المساعدات الخارجية، وضعف تحصيل الإيرادات المحلية، مما أوجد عجزاً متراكماً ومتزايداً لدى السلطة الفلسطينية.

الجدول(١)
أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في الأراضي الفلسطينية(١٩٩٩ – ٢٠٠٦ م)

čċċđ	čċċĐ	čċċď	čċċĎ	čċċč	ČĔĔĔ	Àĭúţåĭ
ď'ČĐċ,đ	ď'đ'ď'č,Ē	ď'čď'Ē,Ē	ď'ČđĐ,Ď	ĎēĎē,Ĕ	ď'ĐČČ,Ē	ŬŸĦŭţåĭ ǰǩÅÓåĭ ɹʐŁŸŋ)ĎåPqåĭ (ørşåĭ
ČČď'Č,ď'	Ččđď',č	Ččď'đ,č	ČčĒč,Ď	ČČĔČ,Ď	ČđČč,Ď	ɗŋ ǻÀÀåĭ ÆŁÔ℘ ŬŸĦŭţåĭ ǰǩÅÓåĭ ($)ĎåPqåĭ
(Ĕ,Ē)	Č,ď'	(č,Č)	đ,ē	(ē,Đ)	ď',Ď	ÆŁÔ℘ zɣ' ȯÆĦŋ (ĕ)ǻÀÀóåĭ
čĎ,đ	čĎ,Đ	čđ,ē	čĐ,ē	ĎČ,ē	ČČ,ē	(ĕ)ĞǾåÛĞåĭ ȯÆĦŋ
Ď,Ēđ	Ď,ď'ĒČ	Ď	ď',ď'	Đ,Ē	Đ,Đď'	(ĕ)ĮÁR℘åĭ ȯÆĦŋ
Ēċ	đĐ	đČ	Ēč	đċ	čČ	(ĕ)ÄÖÅóåĭ ĞǾÊ℘
ĎĐč,Ďď'	Ččċē,Đē	Ĕď'Ē,ċ	Ēď'Ē,đĔ	ĎĎĐ,Ďď'	Ĕċč,č	ğåǻåÀ\qåĭ (ørşåĭ ɹʐŁŸŋ)ĞŋåĦóåĭ
ČĒčĒ,ĐĒ	Čď'čď',Ē	ČĒđď',čČ	ČĐČĎ,ċ	Ččď'Ĕ,Đ	ČČĔď',ĎĎ	ğåÖÅóåĭ (ørşåĭ ɹʐŁŸŋ)ĞŋåĦóåĭ
(ČĎĒĐ,čČ)	(ĒČđ,Čč)	(ēČĒ,čČ)	(đĐ,ĎČ)	(ĔČď',đČ)	(čĔĎ,Čč)	ÂDzĦó / ŘəÅÅóåĭ

www.mof.gov.ps .ȳčċċĐ ȳÀĦŸó ĞŋåĦóåĭ Ğφàåžţåĭ ÛĞŁóÅţåĭ gǿåàş ÛĞŁÆÛÊŸÅóåĭ ĞÛŸÊóåĭ :ǿÆÔţåĭ*

الجدول(٢)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي(١٩٩٩ – ٢٠٠٦ م)

čċċđ	čċċĐ	čċċď	čċċĎ	čċċč	ČĔĔĔ	Àĭúţåĭ
ē	Ē	Ē,Đ	Čċ,Č	Ĕ,Ĕ	Čċ,ď'	ƁÀĦŭĞåĭ ÆŁÔåĭş Ğʒåǿåĭ
Čč,ē	Čč,Ē	ČČ,ē	ČĐ,č	Čď',Đ	Čď',Đ	ɗ\ÆĦ℘åĭş Ğʒ¡ÁÔåĭ
č,Đ	č,Ē	č,ď'	Ď,Đ	č,Ď	ČĎ,Ē	ğåóÅÎ℘qåĭ

Ě,č	ē,ď	ē,Đ	Ě,Č	Čċ,Ě	ČČ	ĠəÂDzQ̈åş ĞŸŧƨă gǿåθ
ČČ,č	Čċ,ď	Čċ,Đ	Ě,Č	Ě,Ě	Đ,Č	ȸÂÅQ̈åş ÕÕÅöå ğ₹ȍåzţåş
ď,Đ	ď,č	ď	Ď,ď	Ď,ē	Ď,Ē	ĞŒåİţă ĞüÀèzöå
čĐ,Ď	čď,ē	čď,đ	čĎ,ď	čč,ē	ČĚ,Đ	ğÅnÆ1å
ČĒ,ē	ČĒ,Ě	ČĒ,Ď	ČĐ,Đ	ČĎ,đ	ČČ	ȸnjåş ĠnİĤöå gǿåÃqå
ċ,č	ċ,č	ċ,č	ċ,č	ċ,č	ċ,č	Ġöluţă ğÅnÆ1å
/	/	/	č	Ď,Ē	Ď,Đ	ȳÀĤöå ţÀÛÕöå ğÅõÀì
Čċċ	Čċċ	Čċċ	Čċċ	Čċċ	Čċċ	(ě)ƁÅPqă ȣŸHuţă ǰĶÅÁöå
ďČĐċ,đ	ďďď̌č,Ē	ď̌čďĒ,Ē	ď̌ČđĐ,Ď	ĎēĎē,Ě	ďĐČČ,Ē	ȣŸHuţă ǰĶÅÁöå (ǿrşå ȷzŒ̈n)ƁÅPqă

www.mof.gov.ps .ȳčċċĐ ȳÀĤŸö ĠnİĤöå Ġqàäzţă ÛĠŒöÀţă gǿäàş ÛĠŒÆÛÊŸÀöå ĠÛŸÊöå - :ǿÆÔţă
¡(Ě)Ļęǿ åÆĤöä ÛȣʒİŧQDZrăş ƁåÅÔQęrå ÆęăÀţă Û(âÅn)ƗŒÛÊŸÀöä ĠÀåÅÔQęrå ğİèÀŒÊöä qÅШÙ ÆŸĤȵ
ȳčċċĒàzQ̈

ثانياً: الاحتلال الإسرائيلي واستلاب التنمية الفلسطينية.

تعد مراحل تطور المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي مدخلاً مهماً لفهم تجربة التنمية في فلسطين، وهي تجربة فريدة في فكرها ومضمونها وأهدافها. ففي بداية الثمانينيات ظهر شعار «التنمية من أجل الصمود»، وعقدت تحت هذا الشعار مؤتمرات عدة شاركت فيها معظم المؤسسات الفلسطينية، وكان أهم هذه المؤتمرات الذي عقد في عمان العام ١٩٨٦ م حول تمويل الخطط التنموية من الخارج ومناقشة مصادره[١٦].

وفي إطار التحديات أدَّت المبادرات الذاتية دوراً مهماً في بناء المؤسسات الوطنية، وفي التخفيف من نتائج الانتقال القسري والسريع للوضع الذي ساد في فلسطين بعد حرب ١٩٦٧م، حيث عملت المؤسسات التنموية على إعادة ربط المجتمع الفلسطيني جغرافياً وتوسيع طاقاته السوقية المحلية والخارجية. واستفادت تجربة التنمية الفلسطينية، من دعم المبادرات الخارجية التي مثلتها الأقطار العربية والمنظمات العربية والإسلامية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهم، وكذلك نشاط المؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية.[١٧].

وقد وفرت المبادرات التنموية الخارجية عبر نشاطاتها المتعددة تدريباً وسيولة مالية للمجتمع الفلسطيني، استخدمت في تحسين أدائه العام، ولكن من الناحية العملية لم تؤد إلى تطور تنموي فلسطيني متكامل، وهذا أدى إلى تكييف أداء معظم المؤسسات الفلسطينية مع برامج الجهات المانحة والمتعددة، إضافة للمعوقات الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ظل خصوصية الحالة الفلسطينية تميز المفهوم التنموي في فلسطين، ولفترة طويلة بأهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحصيل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، واكتسبت المفاهيم التنموية في فلسطين بعداً سياسياً هدفت إلى وقف التدهور الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، ومقاومة آليات استلاب التنمية.

ومع بداية تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور عام ١٩٩٤ م، تجدد المفهوم التنموي الفلسطيني، ليشمل أيضاً مهمة إعادة البناء، وتزامنت مع تلك المرحلة اجتهادات مختلفة حول المفهوم التنموي والآليات التنموية الأكثر ملاءمة لفلسطين، وأسبقية العمل السياسي على العمل التنموي، وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، وكذلك حول توسيع درجة المشاركة في إعداد القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين به[١٨].

وواجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب وتعطيل أثرت على جميع جوانبها، فلم يقتصر تأثير الاحتلال على تشويه العملية التنموية، بل على وقفها كاملاً، وعلى تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها، أو العمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى الفاعلة، أو التي تقف وراء عملية الاستلاب.

ثالثاً: المبادرات التنموية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

على الرغم من الظروف والتحديات التي مرت بها السلطة الفلسطينية منذ قدومها وحتى تاريخه، فقد وضعت العديد من الخطط والدراسات التنموية. وقد بدأت عملية التخطيط بالتطور تدريجياً من أول وثيقة إستراتيجية تنموية في فلسطين عام ١٩٩٦م، تلاها البرنامج الاستثماري الفلسطيني عام ١٩٩٧م، والذي تبلور عنه إصدار أول خطة تنموية فلسطينية ثلاثية(١٩٩٨ م – ٢٠٠٠م) حيث حُددت بوساطتها أهداف التنمية الوطنية الشاملة واستراتيجياتها على المستوي الوطني.[١٩]

وقد واجهت الخطة الثلاثية العديد من المعوقات في تنفيذها، ولعل أهمها كان عدم التزام الدول المانحة بتعهداتها، نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، و هذا ما أدى إلى إعداد خطة التنمية الفلسطينية الخماسية(١٩٩٩م–٢٠٠٣ م)، وهي خطة متدحرجة "Rolling Plan" رافقتها خطة عمل سنوية(٢٠٠٠م– ٢٠٠١م) تضمنت الأولويات

الوطنية السنوية، وأهم البرامج والمشاريع القابلة والجاهزة للتنفيذ[٢٠]

ومع بدء الهجمة الإسرائيلية في ٢٩-٩-٢٠٠٠م، وما ترتب عليها من تطورات سلبية أدت إلى تغيير أولويات التخطيط، بدأ العمل على إعداد خطة الإغاثة والطوارئ عام ٢٠٠٠ م، التي تضمنت الاحتياجات الآنية الطارئة. ومن ثم خطة الإغاثة والإنقاذ للعام ٢٠٠١ م، التي اشتملت في معظمها على برامج خلق فرص عمل.[٢١].

ومع ازدياد الهجمة الإسرائيلية وإعادة الاحتلال لمعظم مناطق السلطة الفلسطينية أصبح من الضروري وضع أولويات جغرافية وقطاعية تتمشى مع الاحتياجات الطارئة والأساسية، وخاصة برامج خلق فرص عمل، وخطة الطوارئ والاستثمار العام(٢٠٠٣م -٢٠٠٤م) التي تضمنت الاحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني لمدة عام واحد.[٢٢].

وهدفت هذه الخطة في الأساس إلى وقف التردي الحاصل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الحد الأدنى من مقومات الحياة الأساسية، مع الأخذ بالاعتبار إعادة إعمار ما دمِّر من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ظل تشكيل حكومة السيد: محمود عباس عام ٢٠٠٣م أعد برنامج التدخل سريع الأثر(QIIP) وقدم للدول المانحة في اجتماع(LACC MEETING)، وكانت مدة هذا البرنامج ستة أشهر، وهي الفترة الممتدة من شهر يوليو إلى ديسمبر ٢٠٠٣ م، وقد هدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وبخاصة في ظل استمرار التدهور الحاد في مختلف المؤشرات العامة.[٢٣]

وبعد ذلك قامت وزارة التخطيط بإعداد خطة التمويل متوسطة المدى ٢٠٠٤م، التي تعد استمراراً لبرنامج التدخل سريع الأثر، من حيث الأهداف والأولويات، حيث تضمنت تأمين المساعدات الإنسانية والاجتماعية وإعادة البناء وإصلاح البنية التحتية المدمرة، ودعم القطاع الخاص وموازنة السلطة الفلسطينية، و بلغ إجمالي السقف المالي لهذه الخطة ١,٢ مليار دولار أمريكي.

وفي ظل استمرار الوضع الإنساني المتردي وسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وما نجم عنها من تدهور في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أصبح من غير الممكن التفكير في وضع خطط تنمية اقتصادية بصورة طبيعية. وعليه قامت السلطة الفلسطينية وبالتعاون مع ألاسكوا(اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب أسيا) بوضع استراتيجية تهدف إلى ربط الإغاثة بخطط التنمية من خلال خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى(٢٠٠٥م – ٢٠٠٧ م)، التي حُدثت إلى خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى(٢٠٠٦م – ٢٠٠٨ م).[٢٤]

ومع التطورات الفلسطينية الناجمة عن انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، وتداعيات الخلافات الفلسطينية الداخلية في يونيو / حزيران ٢٠٠٧م أعدت خطة

التنمية الفلسطينية متوسطة المدى للأعوام(٢٠٠٨ – ٢٠١٠ م)، وخُصص منها نسبة(٧٠٪)، لتغطية أجور موظفي السلطة الفلسطينية ورواتبهم، أما النسبة المتبقية فخصصت لتمويل المشاريع التطويرية والإنمائية، وخاصة ما دَمرِّ من الاحتلال الإسرائيلي. وأهم الركائز التي قامت عليها هي: فرض النظام والقانون، و إجراء إصلاحات مالية وإدارية وبناء مؤسسات فعالة، وإزالة العراقيل والمعوقات الإسرائيلية، و استمرار تدفق الدعم والعون الدولي.[٢٥]

المبحث الرابع: الإعلام الفلسطيني.

أولاً: خصوصية الإعلام الفلسطيني.

يمتاز الإعلام الفلسطيني بخصوصيته التي فرضتها الظروف التي مر بها التاريخ النضالي الفلسطيني، حيث ارتبط العمل الإعلامي في فلسطين ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي و النضالي، و تأثر بالواقع السياسي الذي عاشه الشعب الفلسطيني. ولهذا تعددت أنواع الصحف و المجلات في فلسطين، فقد انتشرت الصحف و المجلات السياسية و الأدبية والاقتصادية والاجتماعية و الفنية، وتلك التي تهدف إلى التسلية. أما على صعيد الإذاعة فقد كانت هناك إذاعتان الأولى «هنا القدس» التي انشئت عام ١٩٣٦، والثانية إذاعة «الشرق الأدنى» التي أنشئت في أوائل الأربعينات، إلا أن هاتين الإذاعتين توقفتا عن العمل في فلسطين بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨. و بعد عام ١٩٤٨م أنشىء عدد من الإذاعات باسم القضية الفلسطينية ضمن محطات إذاعية تابعة لعدد من الدول العربية، كانت غالبية برامجها تبث في إطار سياسي بحت.[٢٦]

وفيما يتعلق بالتلفاز، فلم يكن هناك أي محطة تلفازية فلسطينية. أما الإنتاج التلفازي والسينمائي، فقد كانت هناك العديد من الأعمال التلفازية والسينمائية التي أخذت طابعاً توثيقياً في أغلب الأحيان. و بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ ١٩٩٣م سُمح بموجبه للفلسطينيين بإقامة «سلطة للإذاعة و التلفزيون» التي سميت فيما بعد «هيئة الإذاعة و التلفزيون الفلسطينية»[٢٦]. وفي مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو، و إقامة السلطة الفلسطينية التي قامت بإنشاء وزارة للإعلام، تطور الوضع الإعلامي في فلسطين تطوراً ملحوظاً، ولم يقتصر هذا التطور على الصحافة المكتوبة فحسب، بل في مجالي المرئي و المسموع على حد سواء. فقد أصدرت وزارة الإعلام في فلسطين، ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية، أكثر من ١٢٢ ترخيصاً(٨٠ لمجلات و٤٢ لصحف)، صدرت لأفراد و أحزاب ومؤسسات غير حكومية.(الخطيب، ٢٠٠١م).

و يوجد الآن في فلسطين نحو(٣١) محطة تلفزة محلية خاصة، و تلفزيون فلسطين

الحكومي، وقناة فلسطين الفضائية، إضافة إلى فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس التي أنشئت عام ٢٠٠٦م، كذلك يوجد نحو ٥٠ إذاعة محلية خاصة تبث برامجها على موجات FM، إضافة إلى إذاعة "صوت فلسطين" البرنامج الأول الذي يبث برامجه من مدينة رام الله، و البرنامج الثاني الذي تُبث برامجه من مدينة غزة(بطراوي، ٢٠٠١ م).

ثانياً: محددات ومفردات الخطاب الإعلامي الفلسطيني.

كفل القانون الأساسي الفلسطيني حرية وسائل الإعلام، بما فيها الإعلام المرئي، حيث نصت المادة(٢٧) منه على الأتي:[٢٨].

١. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون، وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.
٢. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.
٣. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقا للقانون وبموجب حكم قضائي.

وقامت وزارة الإعلام الفلسطينية بوضع محددات الخطاب الإعلامي الفلسطيني ومفرداته، للتعريف على حقيقة ما يدور على أرض الواقع من منظور فلسطيني بحت، وبالتالي ترسيخ مفاهيم ثقافية ومصطلحات إعلامية ومسميات لها دلالتها، وسنتطرق هنا فقط للمفاهيم والمصطلحات ذات الطابع التنموي المباشر، وأهمها:[٢٩].

- الاهتمام ببرامج الأطفال، مع التركيز على البعد الوطني، والابتعاد عن الصور والمشاهد والقصص العدوانية، و صياغة قصص إخبارية حول مجازر الأطفال.
- دعم وتشجيع ورعاية الإبداعات الفلسطينية الشابة في مختلف المجالات، وتعميم هذا الإبداع على كافة الصعد المحلية والعربية.
- تغطية أنشطة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المهمة والمفيدة، بهدف الرد على الأنشطة الثقافية والإعلامية الإسرائيلية وفضحها وتجريدها من مضمونها.
- تشجيع المواطنين على الاطلاع والقراءة من خلال تعريفهم بآخر الإصدارات في المجالات المختلفة، خاصة الإصدارات الفلسطينية.
- تعريف المواطنين بالمؤسسات الإعلامية المعادية، تاريخها وأهدافها و التعامل بحذر معهما.
- تعزيز دور الإعلام في حماية النهج والممارسة الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية أمن الوطن والمواطن والحفاظ على الممتلكات، والتركيز على صمود شعبنا وبطولاته.

ثالثاً: متطلبات آنية لتحقيق خطة تنمية إعلامية في فلسطين.

من أجل تحقيق خطة تنمية إعلامية في فلسطين، وأجندة للعمل، وتحقيق دور نشط لوسائل الإعلام الفلسطينية للمشاركة في التنمية في فلسطين، لابد من تحقيق الآتي:

١. تحديد المعوقات لدى القائمين بالاتصال وتحديد الأدوار لكل شخص قائم بالاتصال وفق خطة اتصالية برامجية محكمة، ومن ثم تحديد الجمهور المستهدف من حيث مناطق توزيعه الجغرافي وتحليله، ومن ثم التعرف على الوقت المناسب لتحقيق أهداف الرسالة التنموية.
٢. تحديد الحجج والبراهين والأدلة الاتصالية والإقناعية بما يساعد على المشاركة المجتمعية في عملية التنمية.
٣. تحديد الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لإنتاج الرسائل الإعلامية التنموية.
٤. الاتفاق على تحديد الوسائل الاتصالية، بما يناسب القائمين بالاتصال، وبما يناسب الجمهور المستهدف، وبما يناسب المضمون الاتصالي من حيث المصداقية والدقة، والأخذ بالاعتبار الظروف المحيطة الداخلية منها والخارجية.
٥. تحديد حجم وطبيعة مصادر الثروة الموجودة في المجتمع الفلسطيني، والبيئة التنموية الممكن استخدامها، حتى يمكن معرفة حدود العمل الإعلامي.
٦. توفير المعلومات والإحصاءات التفصيلية لدى المخططين أمام الإعلاميين وغير الإعلاميين عن المناطق التي خُطط لتنميتها تنمية الشاملة، بما يساعد المخطط الإعلامي على إعطاء القدر المناسب من الاهتمام والمعالجة الإعلامية اللازمة.
٧. تحديد العادات والتقاليد التي تساهم في توجيه الرسالة الإعلامية اللازمة لعملية التنمية.
٨. تجهيز الخطط وتحديد التوقيت المناسب لتنفيذها، مع مراعاة أن تكون خاضعة لمبدأ المرونة، بما يتناسب مع الظروف والتغيرات المتلاحقة في الأراضي الفلسطينية.
٩. أن ترتبط خطط التنمية بخطة إعلامية ارتباطاً عضوياً، أي أن الخط الذي يوصلنا إلى شكل معين من أشكال التنمية، هو الخط نفسه الذي يقودنا إلى الخطة الإعلامية.

والنقاط الآتية إذا ما استخدمت جيداً، فإنها ستساعد على إيجاد تكامل بين خطة الإعلام والتنمية في فلسطين:

١. ضرورة أن تتسع وسائل الإعلام للتعبير الحقيقي والأحسن عن آراء الشعب الفلسطيني وفئاته، وأن تشجع الحوار البناء. فالحرية لا تتمثل فقط في عدم الرقابة والقيود على الصحف، بل تشمل عدم تدخل الحكومة فيما تنشره الصحف.

٢. إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي، بما يجعلها أكثر مرونة، وبما يشجع المنظمات الإنمائية والنقابات على التعبير بشكل جاد وبناء، وبما لا يجعل التشريعات والقوانين الإعلامية قيوداً تحد من حرية الفكر والتعبير.

٣. التطوير المستمر للعاملين في الإعلام، وذلك بالتدريب ومدهم بالإحصاءات والمعلومات، وإتاحة الفرصة الكافية أمامهم للتزود بالمعرفة، حتى يمكن نقلها إلى الجمهور.

٤. مساعدة أجهزة الإعلام بتطويرها وتدعيمها بالتكنولوجيا، ومع ضرورة قيام صناعة متقدمة للاتصال الجماهيري وخفض الرسوم على وارداتها من وسائل وأدوات الاتصال الجماهيري، حيث تعد وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون وصحافة مكتوبة وإلكترونية من أكثر الوسائل انتشاراً وتأثيراً في هذا العصر، خاصة في المجتمع الفلسطيني الذي يعاني حصاراً، وترتفع فيه نسبة التسرب في المدارس، بما يوسع مجالاتها ودورها في التنمية.

٥. تخطيط حملات إعلامية لجذب رؤوس الأموال العربية والدولية للاستثمار في فلسطين، ففي ذلك عمل قومي وإسلامي في وجه الاستيطان الإسرائيلي خاصة في مدينة القدس والقرى والأراضي المهددة بالمصادرة من قبل الاحتلال. واستغلال المناسبات الوطنية، لإيجاد نوع من التواصل بين فلسطينيي الداخل والشتات.

٦. تحقيق التوعية الشعبية التي لن تؤتى ثمارها، إلا إذا كانت مقرونة بالعمل الصادق والتجربة الواقعية التي تستطيع أن تقنع المواطن بمعنى التعاون والتغيير، وتحقيق حاجاته ومطالبه، وهذا ما يمكن أن تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري كالإذاعة والتلفاز والعروض الفيلمية المحكمة الإنتاج والإخراج، والمجلات والصحافة المكتوبة والإلكترونية وغيرها.

٧. إن الدور الأكبر في مجال التنمية في فلسطين ما يجب أن تقوم به وسائل الإعلام والاتصال في المجال الثقافي، حيث تعد التنمية الثقافية بعداً مكملاً وأساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الثقافة هي المظهر التعبيري للسلوك الإنساني الروحي والمادي.

٨. إن الظروف السيئة التي يعيشها المواطن الفلسطيني تتطلب الاهتمام بتوصيل الخدمات الثقافية بمختلف وسائل الاتصال الجماهيري الشخصي، إلى المناطق النائية الفلسطينية والمخيمات، على قدم المساواة مع الخدمات الأخرى، مما يتطلب ما يأتي:

- تبني خطة إعلامية، يمكن من خلالها إعداد محاضرات ومؤتمرات ومجموعات نقاشية وجولات وزيارات للجمعيات التعاونية والصناعية والتجارية والزراعية.... إلخ، يصاحبها خطط إعلامية تساهم فيها جميع وسائل الإعلام بالعمل على نشر

الدعوة إلى التنمية وتعميق أبعادها التربوية والثقافية، والتأكيد على القيم المثالية والاجتماعية التي تتضمنها، إلى جانب عرض الإنجازات في مختلف أنواعها المادية والأدبية للحركة التنموية.

- تنويع مجالات العرض الإعلامي لزيادة جاذبية البرامج التي تعرض الأفكار والإنجازات، وعلى وجه الخصوص من خلال الدراما الوظيفية في القصة المكتوبة أوالتمثيليات والأفلام، وكذلك المسابقات الثقافية والبرامج الجماهيرية.
- تركيز الاهتمام على الأنشطة التنموية المحددة، بما يحقق التعاون والولاء واحترام إرادة الشعب الفلسطيني واستقلاليته والاعتماد على النفس ونشر التعليم الصناعي والزراعي.
- أهمية أن تمثل الاتحادات الصناعية والزراعية والفكرية في مجالس المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، مثل الإذاعات والتلفزيون والصحف والمجلات، بما يحقق التركيز على الجوانب التنموية الفلسطينية.
- ضرورة إعداد كوادر إعلامية فلسطينية متخصصة في المجالات الصناعية والزراعية والصحية والثقافية والخدمية، بما يؤكد أهمية انتشار المعلومات الصناعية والزراعية والصحية، وبما يعطي مساحة أكبر للخريجين للمشاركة في التنمية الشاملة.
- أن تجري الاتحادات والنقابات الصناعية والتجارية والزراعية والثقافية مواسم ثقافية في تخصصاتها، يتحدث من خلالها كبار المسئولين في الدولة ومشاهير الكتاب والخبراء، بما يحقق اكتساب المواطنين أفكاراً وآراء جديدة، وبما يعطي الفرصة لتعريف المسئول أو الكاتب بطبيعة النشاط التعاوني ومضمونه الفكري والاجتماعي، ويحقق مساحة أكبر لمشاركة وسائل الإعلام في هذه التغطية.
- أن تعمل وزارة الإعلام على التوجيه لوسائل الإعلام لنشر إعلانات عن المنتجات الفلسطينية، وإمكانات التنمية والاستثمار بأسعار مخفضة ومجاناً في أحيان أخرى.
- إن التنمية أولاً وقبل كل شيء قضية وطنية تعتمد على جهد الشعب نفسه، وكل مساعدة خارجية يجب أن تضاف إلى هذا الجهد، لا أن تكون بديلاً عنه، أو عبئاً عليه.
- وبهذا المفهوم يمكن أن تتم التنمية في الإطار القومي والوطني، فلا تتحقق التنمية بمجرد الوعظ والإرشاد، ولا بمجرد التثقيف السياسي، بل بمشاركة المواطنين الفلسطينيين في الداخل والخارج، وبمساعدة رأس المال الفلسطيني والعربي في إحداث عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في حالة استقرار السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.

المبحث الخامس:

مؤسسات التنمية والإعلام الفلسطيني وقراءتها لعملية التنمية.

يستعرض الباحثان فيما يأتي بعض المؤسسات المنوطة بعملية التنمية في فلسطين.

١. تلفاز فلسطين وقناة فلسطين الفضائية.

أنشئ تلفاز فلسطين بموجب قرار السيد الرئيس ياسر عرفات الصادر في تونس بتاريخ ١٩٩٣/٧/٦م، وانطلق البث التجريبي له من محطة الإرسال التي أنشئت في معسكر أنصار بمدينة غزة بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٩٤م، أما قناة فلسطين الفضائية فقد أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في مدينة غزة بتاريخ ١٩٩٨/٧/١م، وبدأ البث التجريبي في ابريل عام ١٩٩٩م، لمدة سبع ساعات، واستمرت على هذا النحو مدة ستة أشهر، أصبح البث بعدها على مدار(٢٤) ساعة. أما بخصوص الإقبال على التلفاز الفلسطيني فقد أشارت دراسة لمنظمة اليونسيف في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى النتائج الآتية:[٣٠].

- نسبة(٢٩,٩٪) من الأسر في الأراضي الفلسطينية تشاهد تلفاز فلسطين بشكل دائم، بواقع(٢٤,٣٪) من الأسر في الضفة الغربية، و(٤٠,٨٪) من الأسر في قطاع غزة، وان(٤٦,٩٪) من الأسر تشاهد تلفزيون فلسطين أحيانا بواقع(٥٠,٧٪) في الضفة الغربية و(٣٩,٣٪) في قطاع غزة.
- نسبة(٢٣,٢٪) من الأسر في الأراضي الفلسطينية لا تشاهد تلفزيون فلسطين، بواقع(٢٥٪) في الضفة الغربية و(١٩,٩٪) في قطاع غزة.

أهداف إنشاء تلفاز فلسطين وقناة فلسطين الفضائية.

أ – **تلفاز فلسطين**[٣١].

١. توحيد الخبرات الفلسطينية الإعلامية الإبداعية التي أفرزها المجتمع الفلسطيني، والاستعانة بها بما يتلاءم وإرادته الوطنية والحضارية.
٢. توثيق علاقات الشعب الفلسطيني وتوطيدها على المستويات كافة.
٣. مخاطبة الرأي العام الفلسطيني وتكريس حرية الرأي والتعبير، ومناقشة كافة قضايا المجتمع، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية.
٤. إطلاع المواطنين على توجهات وقرارات السلطة الفلسطينية على مختلف الأصعدة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية.
٥. التمسك بحرية الرأي والتعبير والنشر والبث واحترام حقوق الإنسان التي تضمنتها الاتفاقيات العربية والدولية، والتي وافقت عليها المؤسسات التشريعية الدستورية الفلسطينية.

٦. الحرص على تميز الشخصية الوطنية الفلسطينية عبر البرامج الاجتماعية والثقافية الهادفة.
٧. توعية المواطنين بما يحيط بهم من أخطار خاصة فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية.

ب – أهداف إنشاء قناة فلسطين الفضائية[٣٢].

١. إبراز المعالم الثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني والإسهام في تطويرها ونشرها بين ثقافات العالم وحضاراته المختلفة.
٢. توثيق علاقات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده في العالم وتوطيدها.
٣. إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية، وعرض أبعاد القضية على مستوى العالم وشرحها.
٤. فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وإبراز معاناته، والتأثير في الرأي العام العالمي والعربي، من أجل استقطاب مزيد من المساندين لحقوق الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص الحق في بناء دولته وتقرير مصيره.

تقويم أداء تلفاز وقناة فلسطين الفضائية في مجال الإعلام التنموي.

مهما كانت الظروف التي يمر بها تلفاز وقناة فلسطين الفضائية، فإن ذلك لا يعني التقليل من أهميتهما وحيويتهما، وتحديدا في ظل استمرار الظروف الخاصة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. فلا شك أن هناك العديد من البرامج والتغطيات التي قام بها تلفاز فلسطين وقناة فلسطين الفضائية في مجال الإعلام التنموي، ولكنها لا تذكر مقارنة مع البرامج الأخرى، لا من حيث كمية هذه البرامج، ولا من حيث نوعيتها.

وعند الرجوع للإحصائيات الخاصة بالعاملين في تلفاز وقناة فلسطين الفضائية والهيكل التنظيمي لهما، نجد أنه لا يتوافر لديهما دائرة متخصصة بالإعلام التنموي أو الكادر المتخصص والعدد الكافي منه. وبالطبع هناك أعمال ومساهمات متقطعة لتلفزيون وقناة فلسطين الفضائية تأتي ضمن السياق العام للإعلام التنموي وأهمها:

١. اللقاءات الخاصة التي يُستضاف فيها أحد الخبراء أو المسؤولين في مجال ما، وتبعاً للمناسبات الخاصة.
٢. تغطية المؤتمرات العلمية وورشات العمل التي تنظم في الجامعات الفلسطينية، مثل:
   - مؤتمر تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة بعد الانسحاب(١٣ – ١٥ فبراير ٢٠٠٤م).
   - مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة(٨ – ٩ مايو ٢٠٠٥ م).
   - مؤتمر بيت لحم للاستثمار(٢١–٢٣) مايو ٢٠٠٨م.

٣. تقديم البرامج الخاصة بالقضايا المجتمعية في مجال الصحة العامة والصحة النفسية. تقديم بعض البرامج الاقتصادية على فترات متقطعة، والتي تعتمد على توافر المعد والمقدم للبرنامج بصورة مجانية، وغالباً ما يقوم بها أحد الأساتذة الجامعيين.

و في السطور الآتية توضيح لنقاط الضعف في قناة فلسطين وفضائيتها:[٣٣]

١. توضع أهداف تلفاز فلسطين وقناة فلسطين الفضائية من المديرين والمسؤولين المباشرين الذين يُعينون من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، ولم يُشر إلى هذه الأهداف في أي قانون أو نظام أو قرارات رئاسية أو وزارية.

٢. غياب أي دور لوزارة الإعلام في تحديد أو بلورة تلك الأهداف.

٣. معظم التعيينات في تلفاز وفضائية فلسطين تتم بصورة غير مدروسة، ودون وجود حاجة حقيقية لها، فمعظم التعيينات لا تخضع لمبدأ تكافؤ الفرص، كما تتم دون وجود شاغر وظيفي، حيث تتم لاعتبارات سياسية أو حزبية، أو عائلية.

٤. مؤهلات بعض العاملين لا تمت بصلة إلى العمل الإعلامي أو التنموي.

٥. عينٌ بعض الأشخاص في مراكز عليا دون أن يتوافر لديهم الخبرة أو الكفاءة التي تؤهلهم لإشغال مثل هذه المناصب.

٦. الاشتراك في الدورات التدريبية لا يتم بناء على المعايير السليمة في انتقاء المشاركين، على المحسوبية والعلاقات الشخصية.

٧. سوء السياسات الإدارية وفسادها أدى بكثير من الموظفين إلى التسيب في العمل، فمنهم من يحضر لمجرد التوقيع، ومنهم من يعمل لوكالات صحافية خاصة وهو على رأس عمله، أضف إلى ذلك التضخم الوظيفي، وما يترتب عليه من تداعيات سلبية على المؤسسة ذاتها.

المحطات التلفازية والإذاعية الخاصة في فلسطين:

على الرغم من وجود ما يزيد عن(٨٠) محطة إذاعية وتلفازية خاصة في فلسطين، فإن هذه المحطات قد وجه لها العديد من النقد على مدى السنوات السابقة، حيث إن هذه المحطات خارج القانون لعدم حصولها على الترخيص، والقائمون عليها يديرونها على أسس عائلية وحزبية، فقد يديرها صاحب الإذاعة، أو بعض الأفراد المقربين منه وغير المؤهلين. وهذه المحطات قد اعتمدت برامج إذاعية غير مخططة، بل العديد منها عمل ضمن أجندة حزبية ساهمت في حالة الفلتان الأمني خاصة في قطاع غزة وساهمت في تأزم

العلاقات بين فتح وحماس.[٣٤]. ويمكن التأكد من النتائج السابقة بالاطلاع على الدورات البرامجية لأهم هذه الإذاعات العاملة في الأراضي الفلسطينية، وعلى رأسها الإذاعات الآتية: الأقصى، الإيمان، القدس، الشعب، المنار. وقد عُقد العديد من المؤتمرات وورش العمل لتقويم دور الإذاعات والصحف في فلسطين حيث أكدت على عدم مساهمتها في مجال التنمية الفلسطينية، وأن جل تركيز عملها كان حول العمل الإعلاني والدعائي وبما يحقق مصالحها الخاصة.[٣٥].

٣. وزارة التخطيط

الأهداف العامة لوزارة التخطيط.

تعمل الوزارة على تحقيق الأهداف العامة الآتية:[٣٦].

١. رفع مستوى معيشة المجتمع الفلسطيني وتحسين نوعيتها، والحفاظ على موارده ومقدراته وتطويرها، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والمشاركة في بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية الضرورية لذلك، والربط فيما بينها وإدراجها ضمن خطط وبرامج تنفيذية.
٢. بناء مؤسسات فلسطينية حديثة وفعالة تواكب التطور العالمي، بموارد بشرية مدربة وذات كفاءة، منسجمة مع الاحتياجات والتطلعات المحلية ومع خطط السلطة الوطنية الفلسطينية.
٣. تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوة بين التجمعات السكانية المختلفة، والفجوة في النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وفي شتى المجالات بما فيها الاقتصادية والخدماتية الاجتماعية، وخدمات البنية التحتية من جهة، وتعزيز المقومات التنموية من جهة أخرى، اعتماداً على خصوصية كل موقع واحتياجاته، ووفق رؤية تنموية شاملة.

أهم مهمَّات واختصاصات وزارة التخطيط:

تتمثل أهم مهمَّات واختصاصات وزارة التخطيط بالآتي:[٣٧].

١. تنسيق القيام بالدراسات الضرورية لإعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية العامة، وخلق الأدوات القانونية المالية والإدارية الضرورية لتنفيذها.
٢. إعداد خطط فلسطينية طويلة المدى لتنمية المجتمع الفلسطيني وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافيا وبيئياً، وبناء مؤسساته في ضوء حاجات المجتمع الفلسطيني القائمة والمتوقعة، وبما يعزز دوره ومشاركته الفعالة في المجتمع العربي والإسلامي والدولي والعالمي.

٣. تنسيق المشاريع التي تتقدم بها الوزارات والمؤسسات المختلفة ومراجعتها في ضوء السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يقرها مجلس الوزراء، وصولاً إلى إعداد برامج التنمية الفلسطينية، على أن تتضمن هذه البرامج والمشاريع التي يتقرر تنفيذها مراحل زمنية معينة مع تحديد الأولويات فيما بينها.
٤. إنشاء نظام لمتابعة خطة التنمية الشاملة ومشاريع التنمية في فلسطين وتقويمها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية، وتقويم مستوى تنفيذ جميع المشاريع، مع الأخذ بالاعتبار المستجدات ومقتضيات التطبيق وإعداد التعديلات المناسبة، وتقديم تقارير إلى مجلس الوزراء بذلك.
٥. تنفيذ برامج ومشاريع تخطيطية متخصصة تعنى بالتنمية الشاملة والمستدامة، وبمحاربة الفقر والبطالة وتنمية المواقع والفئات المجتمعية المهمشة، بهدف تقليص الفجوة بين التجمعات المختلفة، ووضع الخطط والسياسات والبرامج العامة والمحلية، والإشراف على تنفيذها لتحقيق التنمية المبنية على أسس المساواة ضمن التنوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وتعزيز فرص مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على المستويات كافة.

خطط و برامج التنمية الفلسطينية.

بعد الاطلاع على برامج وزارة التخطيط الفلسطينية وخططها، تبين أن أهم الإصدارات الخاصة بها في مجال التنمية هي:[٣٨].

١. البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني(١٩٩٦– ٢٠٠٠م).
٢. البرنامج الاستثماري ١٩٩٧م.
٣. خطة التنمية الفلسطينية(١٩٩٨–٢٠٠٠ م).
٤. خطة التنمية الفلسطينية(١٩٩٩– ٢٠٠٣ م).
٥. خطة المساعدات النقدية والغذائية ٢٠٠١ م.
٦. خطة الطوارئ والاستثمار(٢٠٠٣–٢٠٠٤ م).
٧. برنامج التدخل سريع الأثر.(يونيو – ديسمبر ٢٠٠٣ م).
٨. خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي(٢٠٠٤– ٢٠٠٥ م).
٩. خطة التنمية متوسطة المدى(٢٠٠٥–٢٠٠٧ م).
١٠. خطة تنمية قطاع غزة(٢٠٠٥ م).
١١. خطة التنمية متوسطة المدى(٢٠٠٦–٢٠٠٨ م).
١٢. خطة التنمية متوسطة المدى(٢٠٠٨–٢١٠٠ م).

تقويم أداء وزارة التخطيط في مجال الإعلام التنموي.

على الرغم من الجهد الكبير الذي تبذله وزارة التخطيط في إعداد خطط التنمية الفلسطينية وبرامجها، فإنه من خلال الاطلاع على موقع وزارة التخطيط، والهيكل التنظيمي للوزارة والمهمات والأهداف والاختصاصات، يمكن استنتاج الآتي(٣٩):

- لا توجد دائرة مختصة بالإعلام التنموي في وزارة التخطيط.
- هناك دائرة خاصة بالعلاقات العامة وتتبع مكتب الوزير مباشرة، وهذه الدائرة تقوم بترويج بعض النشاطات الخاصة بالوزارة فقط، و ضمن الصحافة المقروءة فقط، أي أنها لا تقوم بالدور المنوط بالإعلام التنموي.
- لا تتوافر خطط وبرامج التنمية على مشاريع إعلامية ذات صبغة تنموية.
- لا يوجد تنسيق مشترك بين وزارة التخطيط وتلفاز فلسطين، في موضوع الإعلام التنموي، وخاصة في التعريف بخطط التنمية الفلسطينية وبرامجها، وتعزيز ثقافة التنمية والمشاركة المجتمعية فيها، ولهذا نستطيع القول إن فروض الدراسة توضح أن مؤسسات التنمية و الإعلام الفلسطينية تفتقر إلى خطط وبرامج تنموية، و إلى سياسات إعلامية ناجحة، ولا يوجد تنسيق بين هذه المؤسسات، إضافة إلى أن وسائل الإعلام مقصرة في تغطية الجوانب التنموية في فلسطين.

٤. وزارة الإعلام.

من خلال الزيارات المتعددة لمقر وزارة الإعلام الفلسطينية بغزة والاطلاع على صفحة الوزارة لدى شبكة المعلومات الدولية، وأهم الإصدارات الخاصة بها، وطبيعة العلاقة بين وزارة الإعلام وتلفاز فلسطين وقناة فلسطين الفضائية، ووزارة التخطيط، يمكن ملاحظة الآتي:

١. لا يوجد لوزارة الإعلام أي صلاحيات على تلفاز وقناة فلسطين الفضائية، وقد تجسد ذلك عملياً، مع تحويل مرجعيتهما إلى مكتب الرئيس مباشرة.

٢. لا توجد أي تنسيق بين وزارة الإعلام وتلفاز وقناة فلسطين الفضائية بصورة عامة، وفي مجال الإعلام التنموي بصورة خاصة.

٣. لا يوجد دائرة مختصة في وزارة الإعلام تعمل في مجال الإعلام التنموي، أو تختص بالتنسيق مع الجهات المعنية لدى السلطة الفلسطينية.

٤. لا يوجد لدى وزارة الإعلام أي تنسيق أو أعمال مشتركة في مجال الإعلام التنموي مع وزارة التخطيط. وأعمال وزارة الإعلام كافة تتركز على الجانب السياسي بنسبة كبيرة، و يمكن ملاحظة ذلك بالاطلاع على الصفحة الرئيسة لوزارة الإعلام، ومحتوياتها.

الاستنتاجات.

١. بالنسبة لفروض الدراسة بصورة عامة تشير إلى أن وزارتي التنمية والإعلام ومؤسساتهما في فلسطين تفتقر إلى إعلام تنموي فعال، إضافة إلى افتقارها إلى خطط وبرامج تنموية وسياسات إعلامية ناجحة.

٢. أن دور وسائل الإعلام الفلسطينية يفتقر إلى التنسيق الكافي لتغطية برامج التنمية الفلسطينية وخططها، وبهذا تتأكد فرضية الدراسة إلى وجود قصور من وسائل الإعلام، إضافة إلى قصور في وجود تنسيق بين وزارات وهيئات السلطة ووسائل الإعلام.

٣. لا يوجد تجسيد عملي لمفهوم الإعلام التنموي لدى وزارت ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وهذا ما يتجسد فعليا لدى وزارة التخطيط ووزارة الإعلام، حيث لا يتوافر لديهما الدائرة أو الكادر المختص.

٤. على الرغم من جهود وزارة التخطيط في إعداد خطط التنمية الفلسطينية وبرامجها، فإنها لا تمتلك السياسات الإعلامية أو التنسيق الفعال في مجال الإعلام التنموي مع مؤسسات السلطة ذات العلاقة.

٥. التلفاز الفلسطيني وقناة فلسطين الفضائية تركز جل اهتمامها الإعلامي على الموضوعات ذات الطابع السياسي، وتفتقر إلى البرامج التنموية.

٦. يقوم تلفاز فلسطين وقناة فلسطين الفضائية بإعداد وتقديم بعض البرامج التي يمكن تصنيفها بصورة عامة ضمن مجال الإعلام التنموي، إلا أنها تفتقر للاستمرارية والأهداف التي يمكن من خلالها المساهمة في دعم عملية التنمية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية.

٧. أغلب مؤسسات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية تفتقر إلى وجود التخصص الدقيق في مجال الإعلام التنموي.

٨. المؤسسات الإذاعية والتلفازية الخاصة لا تساهم في عملية التنمية لانشغالها بالعمل السياسي الدعائي والحزبي، بل للأسف تساهم في تأجيج الصراع الحزبي الذي ينعكس سلباً على عملية التنمية.

التوصيات:

- استحداث دوائر متخصصة في مجال الإعلام التنموي لدى وزارات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها العاملة في مجال التنمية والإعلام، وتحديداً لدى وزارة الإعلام و وزارة التخطيط، وتلفاز وقناة فلسطين الفضائية.
- تخصيص نسبة محددة للبرامج التنموية لدى تلفاز وقناة فلسطين الفضائية من ضمن البرامج العامة لهما.
- ضرورة تركيز مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية على رفد المجتمع الفلسطيني بالكادر الفعال في موضوع الإعلام التنموي.
- نشر ثقافة التنمية لدى المجتمع الفلسطيني باعتبار ذلك جزءاً من عملية التنمية الشاملة، ولما لها من أهمية في تعزيز القيم الحميدة في المجتمع الفلسطيني.
- ضرورة العمل على إيجاد سياسة إعلامية، تتضمن تنفيذ حملات إعلامية جماهيرية متعددة النوعيات، وطويلة النفس، وعميقة المدى مثل:
- حملات توعية بمفاهيم وقيم متطلبات التنمية في فلسطين.
- حملات توعية صحية في مجال التعاون بين الأطر التنموية المختلفة في شتى المجالات، بما يحقق الخير للمواطنين الفلسطينيين، والسعي إلى تحقيق الأمل في التغيير وخدمة المجتمع.
- حملات التربية الغذائية والصحية ومحو الأمية لإيجاد مجتمع متعلم مثقف، يستطيع الدفاع عن قضيته أمام الاحتلال الإسرائيلي.
- حملات توعية المرأة الفلسطينية وتثقيفها بمساهمة وسائل الإعلام، باعتبار أن تنميتها مدخل للتنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني.
- إدخال ثقافة تعليم التعامل مع الشبكة الإلكترونية وإدخالها في كل منزل، وتوجيه جهود وسائل الإعلام لتعميم هذه الثقافة بين جميع المواطنين الفلسطينيين.
- إفساح وسائل الإعلام مساحات كافية ومناسبة لعرض إنجازات الحركات الفكرية والتنموية وإبداعاتها في المجالات الصناعية والزراعية و الثقافية كافة.... الخ، لتوجيه رسائل إعلامية إلى كل شرائح الشعب الفلسطيني بما يلبي التخصصات التنموية المختلفة.

الهوامش:

(١) محمد عبد الله، ٢٠٠م، «دور الإعلام في التنمية الزراعية»، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ١٠١، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٠م.

(٢) محمد منير حجاب، ٢٠٠١ «الإعلام والتنمية الشاملة»، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣٢٣.

(٣) جامعة القدس المفتوحة، «مناهج البحث العلمي»، ص١١.

(٤) محمد منير حجاب، ٢٠٠١، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

(٥) تشوري، عبد الرحمن، ٢٠٠٥م، " الإعلام التنموي الفعال"، الحوار المتمدن، العدد ١٣٢٨– ٢٠٠٥/٠٩/٢٥م.

(٦) المصدر السابق.

(٧) للمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى عواطف عبد الرحمن، قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، القاهرة ١٩٨٤، وجيهان رشتي، نظم الاتصال، الإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٤.

(٨) منى الحديدي، ١٩٨٩، «تدعيم عادة القراءة لدى الطفل من خلال الراديو والتلفزيون»، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٩.

(٩) وكالة التنمية الأمريكية، ١٩٩٩م، «وسائل الاتصال الخاص بدور الراديو التفاعلي في الدول النامية».

(١٠) منصور أحمد، ٢٠٠١م، "التنمية وحقوق الإنسان"، مطبعة الإسكندرية، مصر، ص١٥٦.

(١١) محمد منير حجاب، ٢٠٠٣م، «سلسلة الدراسات والبحوث الإعلامية »(٩)، جامعة جنوب الوادي، مصر، ص ١٥٦.

(١٢) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ٢٠٧م، «المراقب الاقتصادي والاجتماعي»، العدد رقم(٩)، تموز٢٠٠٧م

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " الحسابات القومية الفلسطينية"رام الله، أيلول ٢٠٠٧م، ص ١٧.

(١٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، رام الله، ابريل ٢٠٠٨م، ص١٥.

(١٥) المصدر السابق، ص ٢٠.

(١٦) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٩٩٧م، «البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعام ١٩٩٧م»، ص٧.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤م، «تقرير التنمية العربي الإنساني «، غزة، ٢٠٠٤م، ص ٥.

(١٨) د. محمد السمهوري، ٢٠٠٣م، «تقييم أولي لتجربة التخطيط التنموي في فلسطين:(١٩٩٤ – ١٩٩٩م)،» الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، القاهرة، مصر.

(١٩) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٨م. «خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى(١٩٩٨ – ٢٠٠٠)»، ص ١٨.

(٢٠) د.عماد لبد، ٢٠٠٤م، "تقييم تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية ١٩٩٤– ٢٠٠٣، "الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد الثاني عشر– العدد الثاني ربيع آخر ١٤٢٥ هجري، حزيران ٢٠٠٤ م".

(٢١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠١، "خطة الإغاثة والإنقاذ للعام ٢٠٠١م"، ص ١٧.

(٢٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٣م، «خطة الطوارئ والاستثمار العام(٢٠٠٣م –٢٠٠٤م)»، ص١١.

(٢٣) وزارة التخطيط، برنامج التدخل سريع الأثر(QIIP) ٢٠٠٣م، ص ١٤.

(٢٤) وزارة التخطيط، ٢٠٠٥م، خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى للأعوام(٢٠٠٥م– ٢٠٠٧م)، ص ١٨.

(٢٥) وزارة التخطيط، ٢٠٠٧م، خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى للأعوام(٢٠٠٨ – ٢٠١٠م) ص ١٩.

(٢٦) للمزيد من التفصيل يمكن قراءة كتاب الإعلام الفلسطيني للدكتور أحمد أبو السعيد، مكتبة الأمل، غزة ٢٠٠٤م.

(٢٧) وليد البطراوي، ٢٠٠١م، "واقع المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي في فلسطين"، موقع أمان.

(٢٨) الوقائع الفلسطينية، العدد ٥٦، القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، المادة ٢٨، ٢٠٠٣ م، ص ٢٠١.

(٢٩) وزارة الإعلام الفلسطينيةhttp://www.minfo.gov.ps

(٣٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أب/أغسطس ٢٠٠٦م، ص ٢٨.

(٣١) الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، "تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية – الإدارة، التمويل، والسياسات البرامجية"، سلسلة التقارير الخاصة(٢٢)، أيار ٢٠٠٣م، ص ٢.

(٣٢) رضوان أبوعياش، ١٩٩٣، مؤتمر صحفي بعنوان «أهداف التلفزيون الفلسطيني»، أرشيف مكتبة التلفزيون الفلسطيني، ص٣.

(٣٣) مكي هشام، ١٩٨٨م، «ورشة عمل بعنوان: تحديد الأهداف والأولويات لقناة فلسطين الفضائية» أرشيف مكتبة التلفزيون الفلسطيني، ص ٦– ٧.

(٣٤) المؤتمر الإعلامي الفلسطيني الثاني: الإعلام الفلسطيني سلطة رابعة أم أداة في تأجيج الصراع الداخلي، أريحا – غزة، ١–٣ / ٤ / ٢٠٠٨م.

(٣٥) لمزيد من التفصيل راجع المؤتمر العلمي بعنوان "أثر الحصار والاحتلال على العلاقات الداخلية الفلسطينية"، جمعية أساتذة الجامعات الفلسطينية، غزة، ٢٩ /٠٢/ ٢٠٠م.

(٣٦) وزارة التخطيط، المادة(٣) من قرار مجلس الوزراء رقم(٠٦/٠٧/ م. و / أ. ق) لسنة ٢٠٠٤ م في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ(٠٣/٠٥/٢٠٠٤م) والخاص تشكيل نظام وزارة التخطيط.

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٨) www.mop.gov.psوزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٦م.

(٣٩) هذه الاستنتاجات جاءت استناداً على الخبرة العملية التي تم اكتسابها من خلال عملنا في وزارة التخطيط، والدراسات والأبحاث السابقة التي تم إعدادها في مجال التنمية الفلسطينية.

المراجع والمصادر العربية.

١. د. محمد السمهوري، ٢٠٠٣م، «تقييم أولي لتجربة التخطيط التنموي في فلسطين:(١٩٩٤ – ١٩٩٩م)»، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، القاهرة، مصر.
٢. د. عماد لبد، ٢٠٠٤م، «تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية(١٩٩٤ –٢٠٠٣)»، المجلة العلمية المحكمة، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٤م.
٣. جامعة بير زيت، ٢٠٠٤م، "تقرير التنمية الفلسطيني، برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٤م".
٤. طبارة رياض، ١٩٨٩م، " السكان والتنمية في العالم العربي"، بحث مقدم لمؤتمر حماية المستقبل بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة نور الحسين، عمان ٢ – ٤ أكتوبر، ١٩٨٩، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٧، أكتوبر – سبتمبر ١٩٨٩م.
٥. البنك الدولي، ٢٠٠٣م، " تقرير صادر عن البنك الدولي"، والذي تم نشره بالتعاون مع مركز الأهرام للترجمة والنشر، محلية الدراسات الإعلامية، العدد(١١٠)، يناير – مارس ٢٠٠٣.
٦. فرج الشناوي، ١٩٩٠، " الإعلام التعاوني والتنمية "، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٨، القاهرة.
٧. صابر سليمان، ١٩٩٣م، " دور التمثيلية الإذاعية في معالجة مشكلات المجتمع – دراسة تحليلية للمضمون الإذاعي في إذاعتي القاهرة والرياض(رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة القاهرة، كلية الإعلام ١٩٩٣.
٨. ابتسام الجندي، ١٩٩٦م، "دور البرامج التليفزيونية في إمداد المرأة الريفية المعلومات الصحية "، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجد ٢١، ج١، يوليو ١٩٩٦، ص ١٨١–٢٠٤.
٩. مي عبد الله سنو، ١٩٩٧م، " التليفزيون ودوره التنموي في المدنية والريف"، مجلة الفكر العربي، العدد ٨٩، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٧٧ – ١٩٠.
١٠. محمد المرسي ١٩٩٨م، " دور الإذاعات الإقليمية في معالجة قضايا البيئة"، دراسة تحليلية على إذاعة القاهرة الكبرى، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٨، ص ٢٧.

١١. فريال مهنا، ١٩٩٨م، " الإذاعة والتنمية الاجتماعية في سوريا "، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٣٥-١٨٠.
١٢. حسن علي، ٢٠٠م، " الاتجاهات الحديثة في دراسات استخدام الراديو والتليفزيون في تنمية المجتمعات المحلية في الدول النامية "، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثامن، أغسطس / أكتوبر ٢٠٠٠.
١٣. بشار مظهر، ٢٠٠٣م، "دور التليفزيون في إمداد الجمهور المعلومات الصحية "، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٣م).

المراجع والمصادر الأجنبية

14. ***Tobing-sumita, Development Journalism in Indonesia: Content Analysis of Government Televissionnens, oHio university, 1991.***

15. ***Moemeka Andrew Azultage, Rural Radio Broadcasting and community Health practices in Nigeria: A case study of Radio O. Y. O on the Move(The Mobile Rural radio service of the Broad casting corporation of o-y-o state Nigeria(1947) state University of New-yourk at Albany.***

16. ***Omotoyo, A., Chikwendu, D., and Auto S. J.The use of Radio asource of Information among Rural women in selected villages in Niggeria. Journal of Development Communication 8(1): June 1997.pp.27-38.***

17. ***Rodriguez. L., the shoping of Congnitions: How Rural audience Understood agrarian Reform. Communications: the European Journal of Com. Research 23 sept. 1998. pp. 299-320.***

18. ***Henrikas Yushkiavitshus, social Imperatives, In http: UNESCO.*** www. ITU.TNT/PL ***web-cai/fast.v.p***